الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

25 **جماد أول** 1438 –22 **فبراير** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الصحة: منسوبو التشغيل الذاتي يتظلمون من إلغاء بدل الساعات الإضافية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 25 جماد أول 1438هـ - 22 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20304991

الرياض - الجوهرة الحميد

ناشد موظفو برنامج التشغيل الذاتي في وزراة الصحة المسؤولين بإعادة ما كانوا يتقاضونه من بدل باعتباره حقاً لهم، نظير ساعات العمل الإضافية التي تعادل ثلث الراتب.

وقال عبدالله الغفيص» :نتظلم نحن منسوبي التشغيل الذاتي كوننا إداريين مربوطين بالكادر الصحي غير أن لائحة الكادر الصحي لا تشملنا»، مشيراً إلى أن الضرر لحق بهم بعد إلغاء بدل السكن وهو في الأساس تعويض عن ساعات العمل الإضافية، إذ يعملون 48 ساعة في الأسبوع مقارنة بالزملاء في الخدمة المدنية الذين يعملون 35 ساعة.

وأفاد في حديثه لـ«الحياة» أن البدل هو عوض عن العمل الإضافي وليس كما هو موجود في الجدول بمسمى بدل سكن، مطالباً المسؤولين «وعلى رأسهم وزير الصحة بأن يرفعوا إلى من يلزمه الأمر، كي ينصفونا في هذا الحق الذي هو من أجلنا، وبما يضمن لنا حياة كريمة وألا نضطر إلى تحمل أعباء مادية لأن هذا البدل يشكل 25في المئة من الراتب الأساسي.»

في حين اعتبر الموظف الذي رمز اسمه (ع. م) قرار إلغاء بدل الساعات الإضافية التي سميت ببدل السكن عقبة أثقلت كاهلهم، ووضعت كثيراً من الصعاب أمامهم وأمام أسرهم، فضلاً عن أنها انعكست سلباً على حياتهم الاجتماعية والنفسية والمادية.

وأضاف لـ«الحياة»: «بدل السكن الذي كان يصرف لنا هو عبارة عن 25 في المئة عن ساعات العمل الإضافية التي نعملها، مناشداً بأن يسمع صوتهم ونقل معاناتهم وأن يدمج البدل مع الراتب الأساسي، أسوة بزملائهم بمن هم على الكادر الصحي بوزارة الصحة.»

وتابع: «من المعلوم أن العاملين على برنامج التشغيل الذاتي يعملون 48 ساعة في الأسبوع بينما الزملاء في الخدمة المدنية يعملون 35 ساعة أسبوعية ناهيك عن إجازات الأعياد والإجازات السنوية فهم يفوقوننا بـ18 يوماً». بدوره، وصف الموظف (د ح) القرار بالصدمة التي وقعت على جميع منسوبي التشغيل الذاتي، وقال إن «التعويض عن ساعات العمل بمسمى بدل سكن تم إقراره واعتماده من وزير الصحة السابق الدكتور عبدالله الربيعة، وهو حق من حقوقنا الذي يلزم أدائه لمستحقيه.»

وزاد: «إن نظام التشغيل الذاتي خاضع لوزارة العمل ووضعت الساعات الإضافية بمسمى بدل السكن لأنه يجبر نظام العمل والعمال على ذلك، فالوزارة السابقة أطلقت على ساعات العمل الزائدة بدل سكن حتى لا تقع في مطالبات مع الموظفين»، مشيراً إلى أنهم الآن يعانون ويدفعون الثمن كون التسمية غير صحيحة.

وطالب باعتماد سلم رواتب جديد متوافق مع قرارات المقام السامي، وإضافة ساعات العمل الزائدة ضمن الراتب الأساسي، مناشداً وزير الصحة قائلا: «لا تألون جهداً في الحفاظ على حقوقنا ولا تقبلون أن نتحمل خطأ إضافة الساعات الزائدة باسم بدل السكن»، مؤكداً أن ذلك حق مشروع لهم خصوصاً وأنهم لا يطالبون بشيء ليس لهم حق فيه.

كما لفت إلى أن قرار الإلغاء وقع أثره في أسرته بأكمها وزاد: «كلماتنا ليست إلا بوحاً بما في صدورنا فلا تجعلونا ضحايا قرار لم نكن جزءاً منه ولم يكن في الحسبان.»

تعديلات "الخدمة المدنية" تسمح للموظفين الاشتغال بالمهن الحرة بضوابط

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 25 جماد أول 1438هـ - 22 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20304925

جدة - عائشة جعفري

أعلنت وزارة الخدمة المدنية تفاصيل تعديلات نظام الخدمة المدنية، التي أقرها مجلس الوزراء خلال جلسته أول من أمس، التي منحت الموظفين حق الاشتغال بالمهن الحرة لمن تقضي المصلحة العامة السماح لهم بذلك للحاجة إلى مهنهم، ونظمت التعديلات إعادة الموظف بعد تركه للخدمة، وإعارته.

وأوضحت وزارة الخدمة المدنية في بيان صحافي، أن التعديلات تضمنت ست مواد في مواد نظام الخدمة المدنية، أولها التعديل في المادة السادسة المتعلقة بآلية شغل المرتبتين الـ14 و15، إذ إنه في حال شغل أي منها عن طريق النقل من داخل الجهة، أن يكون ذلك من صلاحية رئيس الجهة المختص، بعد أخذ موافقة رئيس مجلس الوزراء.

ومنحت المادة السابعة المتعلقة بصلاحية الوزارة في شغل الوظائف الواقعة بالمراتب العاشرة فما دون، إمكان تفويض تلك الصلاحية للجهات الأخرى، إذ نصت على أن تعلن وزارة الخدمة المدنية الوظائف التي في المرتبة العاشرة فما دون وما يعادلها في سلالم رواتب الخدمة المدنية، ويخضع جميع المتقدمين لشغل هذه الوظائف لتقويم تحدد وزارة الخدمة المدنية مقاييسه وإجراءاته في ضوء متطلبات الوظائف، ويجوز بعد اتفاق وزير الخدمة المدنية ورئيس الجهة المختص، أن تعلن الجهة الإدارية عن الوظائف التي يتفق في شأنها وفق المقاييس والإجراءات التي تحددها وزارة الخدمة المدنية.

وأوضحت المادة الـ14 أنه لا يجوز للموظف الجمع بين وظيفته وممارسة مهنة أخرى، على أنه يجوز وفق لائحة يصدرها مجلس الوزراء السماح بالاشتغال بالمهن الحرة لمن تقضي المصلحة العامة السماح لهم بذلك، للحاجة إلى مهنهم، في حين حددت المادة الـ18 الدرجة الوظيفية لمن يتم تعيينه أو يعاد تعيينه أو تتم ترقيته، إذ تكون وفق عدد من الإجراءات، أولها أن يُمنح الموظف المعين راتب أول درجة في مرتبة الوظيفة التي عين عليها، فإذا كان راتبه عند التعيين يساوي راتب هذه الدرجة أو يزيد عليه، يمنح راتب أول درجة تتجاوز راتبه عند التعيين.

وبحسب التعديلات يمنح الموظف المرقى راتب أول درجة في مرتبة الوظيفة التي يرقى إليها، فإن كان راتبه عند الترقية يساوي راتب هذه الدرجة أو يزيد عليه، فيمنح راتب أول درجة تتجاوز راتبه، على ألا تقل الزيادة التي يحصل عليها المرقى في راتبه عن مقدار العلاوة المحددة للمرتبة التي كان مثبتاً عليها قبل الترقية على المرتبة الأعلى.

وفي حال أعيد الموظف الذي ترك الخدمة إلى وظيفة في المرتبة نفسها التي كان يشغلها عند انتهاء خدمته، فيوضع في الدرجة نفسها التي كان عليها، أما إذا أعيد إلى وظيفة ذات مرتبة أعلى أو أدنى فيمنح راتب أول درجة يتجاوز راتبها راتب الدرجة التي كان يشغلها في السلم المطبق عليه، فإن كان راتبه يزيد على راتب آخر درجة في مرتبة الوظيفة، فيمنح هذه الدرجة.

وشمل التعديل الخامس المادة الـ29 المتعلقة بجواز إعارة أو استعارة الموظف، إذ تسمح بإعارة خدمات الموظف بعد موافقته للعمل لدى الأجهزة ذوات الشخصية المعنوية العامة، أو الخاصة، أو الحكومات، أو الهيئات، أو المنظمات الدولية، كما يجوز للجهة الإدارية أن تستعير للعمل لديها أحد موظفي الأجهزة ذوات الشخصية المعنوية العامة، أو الخاصة، أو أحد موظفي الحكومات، أو الهيئات، أو المنظمات الدولية. وتحدد اللائحة قواعد الاستعارة والإعارة.

وكان التعديل السادس والأخير في المادة الـ35 المتعلقة بابتعاث الموظف للدراسة في الخارج أو إيفاده للدراسة في الداخل، وفق مقتضيات مصلحة العمل، وتحدد لائحتي الابتعاث والإيفاد قواعد ذلك، وشروطه، وإجراءاته.

وأكدت الوزارة أن هذه التعديلات، تأتي ضمن مخرجات المراجعة الشاملة والمستمرة التي تجريها وزارة الخدمة المدنية على نظام الخدمة المدنية، وتماشياً مع رؤية المملكة 2030 وبرنامج التحول الوطني 2020، وتزامناً مع برنامج الملك سلمان لتنمية الموارد البشرية والذي يهدف إلى رفع جودة أداء الموظف الحكومي، وإنتاجيته وتطوير بيئة العمل.

وحول التحديثات في شأن نظام الخدمة المدنية علقت المحامية بيان بنت محمود زهران وقالت: «إنها تحديثات في غاية الأهمية، خصوصاً التي اهتمت بالمصلحة العامة ووضع إجراءات ومقاييس لشغل الوظائف وتحديد صلاحية التعين بحسب المرتبة الوظيفية.»

«الشورى» يهاجم توظيف «معهد الإدارة» الأجانب برواتب مغرية وتجاهل السعوديين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 25 جماد أول 1438هـ - 22 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20304949

الرياض - سعاد الشمراني

تواصلت انتقادات أعضاء مجلس الشورى لمعهد الإدارة لليوم الثاني على التوالي، خلال جلسة المجلس أمس، بسبب توظيفه مدربين وموظفين أجانب، إذ بلغت نسبة المدربين الأجانب 54 في المئة، ونسبة الموظفين 19 في المئة، كما أعلن المعهد حاجته لموظفين أجانب، على رغم أن المؤهلات التي يطلبها موجودة لدى السعوديين مثل الماجستير والدكتوراه في اللغة العربية والحاسب واللغة الإنكليزية والإدارة.

وكان مجلس الشورى استكمل في مستهل الجلسة مناقشة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن التقرير السنوي لمعهد الإدارة العامة للعام 1437/1436هـ.

وأشار الدكتور أحمد الغامدي إلى أن هناك صرفاً هائلاً على الموظفين الأجانب بتقديم رواتب مغرية لهم وعلاج وسكن مجاني وتذاكر سفر، في حين أن هناك خريجين سعوديين في حاجة للوظائف يتمتعون بالخبرات المطلوبة، إلا أن معهد الإدارة ما زال يعلن حاجته للوظائف من الخارج.

وتساءل الدكتور سعيد الشيخ عن أسباب عدم تقدم الجهات الحكومية لطلب الاستشارات الإدارية من معهد الإدارة وتوجهها الى المكاتب الدولية، موضحاً أن التقرير أشار إلى أن نسبة الاستعانة بمشورات المعهد متدنية وبلغت 58 في المئة، والغريب ان المعهد اكتفى باللوم على الجهات الحكومية ولم يدرس أسباب عزوف الجهات الحكومية عن طلب استشارات المعهد، وذلك لأن استشاراته لا تكفي لتطلعات الأجهزة الحكومية.

وشدد الدكتور عبدالله البلوي على ضرورة أن يوضح المعهد مدى حاجة الجهات الحكومية للبرامج التدريبية وأعداد المتدربين كل عام، واقترح أن يقوم المعهد ببناء شراكات مع الجامعات في مجالات التدريب والاستشارات، مطالباً بمعرفة أسباب شغل الوظائف بغير السعوديين، في حين رأى الدكتور عبدالله الجغيمان أن معهد الإدارة العامة لا يبني برامجه التدريبية على حاجات الجهات الحكومية.

وطالب الدكتور الأمير خالد آل سعود بتحويل معهد الإدارة إلى جامعة حكومية، مشيراً إلى أن ذلك سيمكنه من تنويع برامجه الدراسية وتقديم برامج للماجستير في الإدارة، وفتح فروع ككليات في مختلف مناطق المملكة، ما يخدم الموظفين السعوديين لقربه من مواقع سكنهم، مؤكداً في الوقت نفسه أهمية تطوير معهد الإدارة من خلال رفع طاقته الاستيعابية وتنويع برامجه بما يؤدي إلى رفع كفاءة الموظف ورفع قدرته الإنتاجية.

وكان مجلس الشورى استكمل في مستهل الجلسة مناقشة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن التقرير السنوي لمعهد الإدارة العامة للعام 1436 / 1437هـ، وتضمنت توصيات التقرير المطالبة برفع الطاقة الاستيعابية لمعهد الإدارة العامة وذلك بالتوسع في تقديم برامجه التدريبية مع الاستعانة بالإمكانات المادية والبشرية في الجامعات بمناطق المملكة، والعمل على سرعة إشغال الوظائف الشاغرة في المعهد وبالذات التي تمثل النشاط الرئيس للمعهد لدعم جهازه التدريبي بالكفاءات المطلوبة.

وطالبت اللجنة معهد الإدارة العامة بتضمين تقاريره المقبلة معلومات وافية عن نتائج دراسات وحدة الجودة حول فاعلية التدريب، وتضمين السياسات والخطط والبرامج اللازمة لتحقيق ما يخصه للوصول لرؤية المملكة 2030.

إلى ذلك، حض مجلس الشورى خلال جلسته العادية أمس هيئة المدن الاقتصادية بالتأكد من إدراج مشروع ربط ميناء الملك عبدالله في المدينة الاقتصادية بالجسر البري الذي يربط مدينة الرياض بجدة ضمن مشاريع شبكة النقل بالخطوط الحديدية.
ودعا المجلس الهيئة إلى بناء شراكات مع الجهات الحكومية الخاصة لدعم مسيرة العمل في المدن الاقتصادية والتنسيق مع الجهات المختصة لمعالجة الصعوبات التنظيمية والإدارية التي قد تعوق تنفيذ مشاريعها، والعمل على تحديد منظومة مقومات مدينة المعرفة شاملة الرؤية، والهوية العمرانية والمعرفية.

الرياض
www.Alriyadh.com

القصيم: قصر العمل في المولات على السعوديين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 25 جماد أول 1438هـ - 22 فبراير 2017م
http://www.alriyadh.com/1572857

بريدة - ملفي الحربي
أكد صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة القصيم، أن القيادة الرشيدة تحثنا دائماً على العمل فيما يخدم شباب وشابات الوطن، وإيجاد فرص العمل المناسبة، وهي من أولويات المسؤولين وهي واجب وطني، مشيراً سموه إلى أن برنامج التوطين والتنمية الاجتماعية الموجه بالمنطقة من خلال مشروع توطين العمل في المولات التجارية والعربات المتنقلة يأتي تأكيداً لترجمة المشروع على أرض الواقع، لافتاً إلى أن الإمارة سوف تعمل مع القطاعات الحكومية المعنية على تطبيقه، مطالباً محافظي المحافظات ومديري القطاعات الحكومية بتفعيل المشروع وإزالة العقبات التي قد تواجهه، مبيناً سموه أنه ستكون هناك خطة اعلامية توعوية لتوعية المواطنين ورجال الأعمال، بالإضافة إلى ايجاد منصة في المولات تقوم بعملية التوعية، لتحقيق أهداف المشروع بعيداً عن التنظير.
جاء ذلك في تصريح صحفي لأمير منطقة القصيم عقب أن أقرت اللجنة الإشرافية العليا لبرنامج التوطين والتنمية الاجتماعية الموجه في منطقة القصيم برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة القصيم، رئيس اللجنة الإشرافية العليا للبرنامج، وبحضور معالي وزير العمل والتنمية الاجتماعية نائب رئيس اللجنة الإشرافية العليا للبرنامج الدكتور علي بن ناصر الغفيص في اجتماعها المنعقد بمقر ديوان إمارة المنطقة بمدينة بريدة امس قصر العمل في محال المراكز التجارية)المولات) في المنطقة على السعوديين والسعوديات.
وجاء إقرار توطين المراكز التجارية في إطار مذكرة التفاهم التي وقعت في وقت سابق بين سمو أمير منطقة القصيم، ووزير العمل والتنمية الاجتماعية، والتي تم بموجبها إطلاق برنامج التوطين والتنمية الاجتماعية الموجه بمنطقة القصيم، بهدف زيادة مساهمة الكوادر الوطنية في سوق العمل، وتوطين الوظائف في القطاع الخاص بالمنطقة، بما يوفر فرص العمل اللائق لأبنائها وبناتها، تماشياً مع رؤية المملكة 2030، ومستهدفات برنامج التحول الوطني 2020 ويهدف إقرار توطين "المولات" إلى إيجاد فرص عمل للسعوديين والسعوديات، ولاسيما أن للأنشطة المتنوعة للمحال الواقعة في المولات والمراكز التجارية، الأثر الأبرز في تحقيق المردود المادي المناسب، والاستقرار الوظيفي، فضلاً عن التضييق على ممارسات التستر التجاري ويحقق توطين المجمعات التجارية، السمة البارزة في دعم رواد ورائدات الأعمال، إضافة إلى مساهمته في إشراك المستفيدين من الضمان الاجتماعي، ونزلاء دور الرعاية، والجمعيات الخيرية في سوق العمل، وتحويلهم إلى طاقات منتجة.
ويوفر إقرار توطين المجمعات التجارية، حلولاً نوعية تعزز التوطين المنتج والمستدام، ومجابهة الانكشاف المهني، والانتقال من المسار الرعوي إلى المسار التنموي، وذلك بالاستفادة من خدمات الدعم والتدريب والتوظيف المقدمة من منظومة العمل والتنمية الاجتماعية، لضبط وتطوير سوق العمل بالمنطقة.
وانطلاقاً من التشاركية في التطبيق، ستنفذ إمارة منطقة القصيم ووزارات :العمل والتنمية الاجتماعية، الداخلية، الشؤون البلدية والقروية، والتجارة والاستثمار، حملات وزيارات تفتيشية، للتحقق من قصر العمل في محال المولات والمراكز التجارية المغلقة في القصيم على السعوديين والسعوديات.
وقال وزير العمل والتنمية الاجتماعية نائب رئيس اللجنة الإشرافية العليا للبرنامج الدكتور علي بن ناصر الغفيص: إن الشباب والشابات سيكونون إضافة نوعية للمجتمع، مبيناً أن انطلاقة مشروع توطين المولات سيكون على مستوى مناطق

المملكة، وهي مبادرة وطنية، ونوع من التوطين لقطاعات التجزئة، لافتاً إلى أن الوزارة ستعمل على هذا المشروع ضمن برنامج التحول الوطني 2020، الذي سيوفر أكثر من 200 فرصة عمل سنوياً.

وأوضحت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، أن هذه الحملات تأتي للتحقق من التطبيق وامتثال القائمين على توطين وإحلال "المولات" بالكوادر الوطنية بدلاً من العمالة الوافدة. ولدعم المرحلة الانتقالية، سعت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية والمؤسسات الشقيقة ممثلة في: (صندوق تنمية الموارد البشرية، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، بنك التنمية الاجتماعية (بالتعاون مع إمارة المنطقة، والوزارات المعنية، والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، ومعهد ريادة الأعمال الوطني إلى تصميم برامج تدريبية وتأهيلية تواكب هذه المرحلة، دعماً لتوطين محال المولات والراغبين في العمل فيه، وتقديم الدعم المالي وخدمات التوظيف، تسهيلاً لمرحلة الانتقال وفق المهلة المحددة.

بدوره، سيوفر صندوق تنمية الموارد البشرية مجموعة من خدمات التوظيف المساندة للمنشآت والباحثين عن عمل في الإعلان عن الفرص الوظيفية، والبحث عن الوظائف في المحال التابعة للمولات والمراكز التجارية المغلقة، عبر زيارة موقع البوابة الوطنية للعمل على الرابط التالي "**HYPERLINK "http://www.taqat.sa/" \t "_blank"** : **www.taqat.sa.**

أما في جانب الدعم المالي، فسيقدم صندوق تنمية الموارد البشرية مجموعة من البرامج الموجهة للمنشآت، والتي تسهم في دعم أجور من سيتم توظيفهم من السعوديين في هذا النشاط، كما يتيح الصندوق لرواد الأعمال الراغبين في الاستثمار إمكانية الاستفادة من برنامج دعم تدريب وتأهيل أصحاب المنشآت الصغيرة، وبرنامج دعم ملاك المنشآت الصغيرة.

في حين سيقدم برنامج "دروب" أحد مبادرات صندوق تنمية الموارد البشرية، والذي صمم لتلبية احتياجات سوق العمل، دورات تدريبية وتأهيلية للراغبين في العمل في المحال التابعة للمولات، وذلك بما يخدم الطلاب والباحثين عن العمل من جهة، ويصب في مصلحة أصحاب العمل من جهة أخرى، فضلاً عن توفير الكوادر المؤهلة لهم وفق الاحتياجات ووفقاً لمقتضيات العمل، سيقدم برنامج "دروب "فرصة التدريب على رأس العمل، بشكل مجاني للمستفيدين، في حين يستمد البرنامج قوته من الدعم الحكومي الكبير، والشراكة مع الجامعات العريقة، وبيوت الخبرة العالمية في مجال التدريب الإلكتروني، كما يتمتع بشراكات إستراتيجية مع كبرى الشركات في القطاع الخاص.

في حين ستتولى منظومة العمل والتنمية الاجتماعية بالتعاون مع الجهات المعنية وشركائها في القطاع الخاص، توفير وسائل النقل المناسبة للعاملات السعوديات في المولات، إضافة إلى توفير حاضنات للأطفال، بما يضمن تهيئة البيئة المناسبة للمرأة السعودية العاملة في المراكز التجارية، ويحقق لها الاستقرار الوظيفي.

وسيراً مع آلية العمل، أكدت الوزارة على الدور المهم للقطاع الخاص، وأهمية التشارك والتعاون، موضحة أن قرار توطين المولات يأتي بالشراكة مع رواد التغيير من الشباب السعودي الذين أثبتوا جدارتهم في أعمالهم وحققوا النجاحات، في الوقت الذي تم إشراك ممثلين من القطاع الخاص في المنطقة، والاستماع لآرائهم ومقترحاتهم وجهودهم البناءة في سبيل تحقيق ما تفرضه الأمانة والحس الوطني، للوصول إلى أفضل النتائج المرجوة لأبناء وبنات الوطن.

وشددت الوزارة على حرصها بالتعاون مع الوزارات المعنية على متابعة تنفيذ هذا القرار، وعدم التهاون فيه، منبهة المخالفين من عاملين وأصحاب عمل بأنه ستطبق عليهم أحكام أنظمة الإقامة والعمل ومكافحة التستر التجاري.

من جانبه، استقبل صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة القصيم، في مكتبه بمقر ديوان الإمارة بمدينة بريدة معالي وزير العمل والتنمية الاجتماعية الدكتور علي بن ناصر الغفيص، وبحثا عدداً من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

حضر الاستقبال وكيل الإمارة عبدالعزيز الحميدان، ومدير فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تركي المانع.

فيصل بن بندر: دور مهم للتعاملات التقنية في التسهيل على المراجعين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 25 جماد أول 1438هـ - 22 فبراير 2017م
http://www.alriyadh.com/1572947

الرياض ــ واس
استقبل صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض بمكتبه في قصر الحكم أمس، معالي وكيل إمارة المنطقة الاستاذ عبدالله بن مجدوع القرني، ومدير عام الإدارة العامة لتقنية المعلومات المهندس محمد الرويغ، وأعضاء لجنة التعاملات الإلكترونية بالإمارة بمناسبة تحقيق الإمارة جائزة أفضل جهة في القياس الحكومي على مستوى إمارات المناطق في ملتقى "أبشر" الثالث، الذي أقيم برعاية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية - حفظه الله.
وأكد سموه أهمية التعاملات التقنية، ودورها المهم في المتابعة الإدارية والتسهيل على المراجعين، مبيناً أن هذا الإنجاز يعكس عمل القائمين عليها في إمارة المنطقة، مما يبهج ويسر، ويجعلنا نتطلع دائماً إلى الأفضل.
من جهته قدم معالي وكيل إمارة منطقة الرياض شكره لأمير منطقة الرياض على متابعته ودعمه للعمل التقني في إمارة المنطقة، مشيراً إلى أنه انعكس أثره على القائمين على الإدارة العامة لتقنية المعلومات.
وأفاد مدير عام الإدارة العامة لتقنية المعلومات بإمارة منطقة الرياض أن الإدارة دأبت على تطوير العمل التقني بتوجيهات من أمير الرياض، لتسهيل التواصل بين المراجع والإمارة، وتقديم خدمة إلكترونية فاعلة سواء للعمل الداخلي أو خدمة المراجع من موقعه دون الحضور، منوهاً بالتعاون بين كل من إمارة منطقة الرياض ومكتب سمو مساعد وزير الداخلية لشؤون التقنية ووكالة الوزارة لشؤون المناطق وبرنامج ريادة، بالإضافة لمركز المعلومات الوطني لما له دور في تطوير العمل التقني في الإمارة.
وفي نهاية اللقاء تمنى سمو أمير منطقة الرياض للجميع التوفيق في عملهم ورفع اسم الإمارة في المشاركات المحلية والدولية، ومن ثم التقطت الصور التذكارية مع سموه بهذه المناسبة.

مؤتمر نزاهة مختتماً أعماله: لا بد من توفير الحماية للمبلغين عن الفساد

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 25 جماد أول 1438هـ - 22 فبراير 2017م
http://www.alriyadh.com/1572953

الرياض - راشد السكران
اختتمت أمس في الرياض، أعمال مؤتمر نزاهة الدولي الثاني) :الحوكمة، والشفافية، والمساءلة)، والذي رعاه نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -يحفظه الله-، صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز، أمير منطقة الرياض، ونظمته الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة"، واستمر لمدة يومين بمدينة الرياض.

وقدم المتحدث الرئيس الأول للمؤتمر في يومه الثاني الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله البراك، وزير الخدمة المدنية سابقاً، ورقة عمل، وأدار الجلسة الدكتور خالد بن عثمان اليحيى، الرئيس التنفيذي لشركة بلاديوم، واعتبر معاليه أن إعادة هيكلة القطاع الحكومي تعد أمراً معقدا، وتشكل تحديا كبيرا لا سيما إذا ما جرى العمل على تطبيقها بموارد أقل، وأنه يجب على القطاع الحكومي دعم عمليات التحول التقني وتطبيق الخصخصة. وأكّد أن إرساء مبادئ الشفافية والمساءلة وتمكين مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في رسم السياسات الحكومية عناصر وركيزة أساسية في التنمية.

ثم بدأت الجلسة الأولى للمؤتمر بعنوان: المساءلة، وتناولت موضوعات :وسائل وآليات التعامل مع قضايا الفساد، وتطبيقات المحاسبة الفورية في التشريعات، والتطبيقات القانونية لتحقيق المساءلة، ودور مؤسسات المجتمع المدني، وأدارها الدكتور أحمد بن عبدالعزيز الصقيه، المحامي وعضو مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين، وتحدث فيها كل من: السيد بروس ماك اليستر، المستشار العام للعمليات الدولية في شركة جنرال الكتريك، ونبّه في ورقته حول وسائل وآليات التعامل مع قضايا الفساد بأن هناك أمورا وقائية يجب أن تعمل بها المنظمات، منها: بناء ثقافة النزاهة، وخلق قيم للمنظمة، وتوفير وسائل لتقديم البلاغات عن الشبهات.

ثم تحدثت البروفيسورة ألينا ميونقو، رئيس قسم الدراسات الديموقراطية في جامعة هيرتي للحوكمة بألمانيا بورقتها عن تطبيقات المحاسبة الفورية في التشريعات، وذكرت بأن الحوكمة الرشيدة لا تعمل على نحو جيد إلا عندما تكون الموارد المالية محكومة بعدد من الإجراءات والقيود، وأكّدت عدم تحقيق إجراءات إبراء الذمة المالية أهدافها مالم يكن هناك إعلام حر يساعد على كشف التجاوزات.

بعد ذلك تحدث محمد نعمان، المستشار في شركة جنرال إلكتريك للعمليات والنمو العالمي بالسعودية والبحرين، بورقة حول تطبيقات المحاسبة الفورية في التشريعات، وأشار إلى أهمية توفير الحماية للمبلغين عن الفساد.

وتناول د. عبدالوهاب بن سعود السديري، نائب رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام للادعاء العام، في ورقته التطبيقات القانونية لتحقيق المساءلة وذكر بأن الهدف من الأنظمة القانونية هو تحقيق مبدأ المشروعية والقيام بالدور التنظيمي وبالإضافة إلى ذلك فإن لها دورا عقابيا، وأكد أهمية تضمين مدونة قواعد السلوك الوظيفي في المناهج التعليمية بالمدارس.

وأشارت البروفيسورة تينا سوريد، أستاذ القانون والاقتصاد في الكلية النرويجية للاقتصاد، في ورقتها الى أن وقوع حالات الفساد في العمل الإداري أمر لا بد منه وذلك لما يتطلبه هذا النوع من العمل من إجراءات بيروقراطية وخصائص تفويض السلطة.

وتحدث المهندس عبدالعزيز بن عبدالله الصقير، نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة سعفة القدوة الحسنة، عن دور مؤسسات المجتمع المدني، وأكّد أن هناك حاجة لإطلاق عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني لدعم جهود الحكومة الجادة في مكافحة الفساد. وعن دور مؤسسات المجتمع المدني ذكر صلاح بن محمد الغزالي، رئيس مجلس إدارة جمعية الشفافية الكويتية، في ورقته بأن جمعية الشفافية في الكويت أعدت مؤشرا لمدركات الإصلاح، والذي يتابع ويحث على تطوير الأداء الحكومي عبر استطلاع آراء الموظفين والمراجعين.

وبعد ذلك قدم المتحدث الرئيس الثاني للمؤتمر في يومه الثاني السيد مايكل هيرشمان، الرئيس التنفيذي لمجموعة المركز الدولي للأمن الرياضي، ورقة عمل، ورأس الجلسة سعادة الدكتور خالد بن عثمان اليحيى، الرئيس التنفيذي لشركة بلاديوم، وقال هيرشمان: إن أفضل الأنظمة والممارسات لمكافحة الفساد هي تلك التي تنبع من نفس ثقافة الدولة وبيئتها وليس من الممارسات الغربية الوافدة، وذكر بأن 99% من الموظفين هم صادقون وأمينون عند تطبيق سياسات وأنظمة لمحاربة الفساد، وأكّد أن مؤشر مدركات الفساد غير كاف للحكم على بيئة النزاهة في أي دولة.

وبعدها بدأت الجلسة الثانية بعنوان: التعاون الدولي واسترداد الموجودات، وأدارها د. عبدالله بن عبدالعزيز العبدالقادر، نائب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لقطاع حماية النزاهة سابقاً.

وتحدث فيها كل من: د. عيسى بن عبدالرحمن العيسى، مدير عام الشؤون القانونية بوزارة الداخلية، وتطرق إلى تجربة المملكة حول طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، وذكر بأن الجرائم أصبحت تتسم باختراق الحدود الوطنية وعبورها، منوّهاً بأهمية تظافر الجهود والتعاون الدولي في هذا السبيل.

رهائن الخمرة متسللون.. والخاطفون مقيم وزائر ومجهولان

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 25 جماد أول 1438هـ - 22 فبراير 2017م
http://www.al-madina.com/article/510359

كشفت «المدينة» تفاصيل جديدة في قضية الـ«30» رهينة، الذين نجح رجال الأمن بمنطقة مكة في تخليصهم من أيدي المحتجزين الأربعة بمنطقة الخمرة، جنوب محافظة جدة، حيث تم إحالة القضية إلى هيئة التحقيق والادِّعاء العام بعد الانتهاء من التحقيقات الأوليَّة، وإيداع الرهائن الـ30، والذين قدموا إلى البلاد عن طريق التسلل في دار الإيواء، بعد أن تمَّ تقديم الرعاية اللازمة لهم، وذلك حتَّى انتهاء القضيَّة، وأخذ كل أقوال جميع الأطراف.

وعلمت «المدينة» بأن الرهائن سوف يتم إعادتهم إلى بلادهم بعد إحالتهم إلى إدارة الوافدين، التي يتم من خلالها استبعاد القادمين للبلاد بالطرق غير الشرعيَّة.

وأوضحت المصادر أنَّ التحقيقات الأوليَّة كشفت بأنَّ الرهائن -وهم من الجالية اليمنية والإفريقية- قدموا إلى المملكة حتَّى محافظة جدَّة عن طريق التسلل، بواسطة أفراد العصابة الأربعة من الجالية اليمنيَّة، ويحمل أحدهم هويَّة مقيم، بينما يحمل آخر هوية زائر، والمتَّهمان الآخران من مجهولي الهوية، وكان اتفاق العصابة مع الرهائن بأن يتم دفع مبلغ النقل لهم بعد الوصول إلى نقطة محدَّدة من خلال أقاربهم الذين يسكنون في جدَّة، وكانت عمليَّة نقل المتسللين على دفعات، ومن يقم بدفع مبلغ النقل يتم إطلاق سراحه من قِبل العصابة، حيث أقرَّ أفرادها بقيامهم بربط الرهائن بالسلاسل فور الوصول؛ خوفًا من هروبهم، وعدم دفع مبالغ النقل، التي تراوحت ما بين 3 إلى 5 آلاف ريال لكل شخص.

وكانت شرطة منطقة مكة المكرمة قد نجحت بتخليص 30 رهينة من الجاليتين اليمنيَّة والإفريقيَّة احتجزهم 4 وافدين باستراحة في منطقة الخمرة جنوب المحافظة، بعد أن طالبوا أقاربهم بدفع أموال (فدية) مقابل الإفراج عنهم، وحذَّروهم من اللجوء إلى الجهات الأمنيَّة، بعد أن توعَّدوا الأسرة، التي تقوم بالإبلاغ بقتل ابنهم.

السديري: عقوبة الخاطفين تصل لـ {الحرابة».. والاستبعاد ينتظر الرهائن

قال المستشار القانوني أحمد السديري لـ»المدنية»: إن الجناة الذين قاموا باختطاف واحتجاز الرهائن ستكون عقوبتهم تعزيرية وتصل لحد الحرابة كونهم من المفسدين واعتدوا على أنظمة البلاد، مشيرًا إلى أنه كذلك تطبق بحقهم عقوبة نقل المتسللين كونهم قاموا بتسهيل نقل مجهولين لداخل البلاد، وهذه مخالفة أخرى للأنظمة والتعليمات.

وعن الرهائن أشار إلى أنه بعد سماع أقوالهم وأخذ شهادتهم والبت في القضية يتم استبعادهم كونهم قدموا إلى البلاد بطريقة غير نظامية ومخالفة وتطبق بحقهم أنظمة الجوازات.

أنواع العقوبات التعزيرية:

1- ما يتعلق بالجاه كالتوبيخ والتشهير والعزل عن المنصب.
2- ما يتعلق بتقييد الإرادة كالحبس والنفي.
3- ما يتعلق بالأموال كالإتلاف والغرامة ومنع التصرف.
4- ما يتعلق بالأبدان كالقيد والجلد والقتل.
5- ما يتعلق بالأبدان والأموال كجلد السارق من غير حرز مع إضعاف الغُرْم عليه

الشورى لديوان المراقبة: حلولكم غير كافية

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 25 جماد أول 1438هـ - 22 فبراير 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=294790&CategoryID=5

الرياض: عبدالله فلاح 2017-02-22 12:08 AM

انتقد عدد من أعضاء مجلس الشورى أمس، تقرير ديوان المراقبة العامة السنوي للعام المالي 1436/ 1437، ورصدوا عددا من الملاحظات تمثلت في ارتفاع معدل ملحوظات الديوان على عدد من الجهات الحكومية، وتكرار الصعوبات التي يواجهها، وعدم كفاية الحلول التي يتخذها، وتسرب موظفيه.

وعدّ الأعضاء تكرار الصعوبات التي تواجه الديوان دليلا على عدم كفاية الحلول التي يتخذها، إضافة إلى مطالبة أحد الأعضاء بمراجعة السلم الوظيفي للديوان، للحد من تسرب موظفيه.

رصد عدد من أعضاء مجلس الشورى 3 ملاحظات في تقرير ديوان المراقبة العامة السنوي للعام المالي 1436/1437، تمثلت في ارتفاع معدل ملحوظات الديوان على عدد من الجهات الحكومية في تكرار الصعوبات التي يواجهها، وعدم كفاية الحلول التي يتخذها الديوان، وتسرب موظفيه. جاء ذلك بعد أن ناقش المجلس أمس، تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بشأن التقرير السنوي للديوان في جلسة حجبت أمام وسائل الإعلام.

التوسع في العقود الاستشارية

بحسب بيان رسمي أصدره المجلس، فقد لاحظت لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية أثناء دراستها للتقرير توسعا في العقود الاستشارية التي تبرمها بعض الجهات الحكومية لدعم التدريب والتوظيف وتقنية المعلومات، مؤكدة ضرورة دراسة وضع سقف مالي محدد لعقود الاستشارات للجهات الحكومية، وفي حال تطلب عمل الجهة الحكومية زيادة السقف المالي المحدد، فيتم الرفع بذلك إلى مجلس الوزراء.

معايير لبرنامج الخصخصة

طالبت اللجنة ديوان المراقبة العامة بوضع معايير لبرنامج الخصخصة المزمع لعدد من الجهات الحكومية، كما طالبته بالاكتفاء برفع تقرير سنوي واحد يشمل تفاصيل عن أدائه وجهوده الرقابية، والمعوقات التي تواجه عمله. ولاحظ عدد من الأعضاء في مداخلاتهم على التقرير، ارتفاع معدل ملحوظات ديوان المراقبة العامة على عدد من الجهات الحكومية. ورأى أحد الأعضاء أن تكرار الصعوبات التي تواجه الديوان يعني عدم كفاية الحلول التي يتخذها الديوان، إضافة إلى مطالبة أحد الأعضاء بمراجعة السلم الوظيفي للديوان للحد من تسرب موظفيه.

ازدواجية الصلاحيات

أشارت إحدى العضوات إلى أن ازدواجية الصلاحيات في الجهات الرقابية يضعف أدائها، مطالبة بتوحيد جهود الجهات الرقابية في جهاز رقابي واحد، فيما شددت إحدى العضوات على ضرورة إجراء تقويم شامل لأداء الجهات الرقابية.

تنويع برامج معهد الإدارة

ناقش المجلس التقرير السنوي لمعهد الإدارة العامة للعام المالي 1436/1437. وأكد الأمير الدكتور خالد آل سعود أهمية تطوير معهد الإدارة برفع طاقته الاستيعابية وتنويع برامجه بما يسهم في رفع كفاءة الموظف، مطالبا بدراسة تحويل معهد الإدارة لجامعة حكومية بما يمكنه من تنويع برامجه الدراسية ومنح درجة الماجستير في الإدارة.

كما تساءل الدكتور عبدالإله ساعاتي عن نتائج مخرجات معهد الإدارة العامة وانعكاسها على كفاءة الموظف الحكومي وأداء الأجهزة المختلفة، إضافة إلى مطالبته بتحويل معهد الإدارة العامة إلى أكاديمية متطورة لتقنيات التنمية الإدارية.

وفيما لفت الدكتور عبدالله الجغيمان إلى أن المعهد لا يبني برامجه التدريبية على احتياجات الجهات الحكومية. وتساءل الدكتور سعيد الشيخ عن أسباب عدم تقدم الجهات الحكومية لطلب الاستشارات الإدارية من معهد الإدارة وتوجهها إلى المكاتب الدولية. وشدد الدكتور عبدالله البلوي على ضرورة قيام المعهد ببناء شراكات مع الجامعات في مجالات التدريب

والاستشارات. وتساءل الدكتور عبدالعزيز الحرقان عن أسباب قلة أعداد المتدربين في المعهد من موظفي الجهات الحكومية.

شغل الوظائف الشاغرة

طالبت لجنة الإدارة والموارد البشرية بالمجلس برفع الطاقة الاستيعابية لمعهد الإدارة العامة، وذلك بالتوسع في تقديم برامجه التدريبية مع الاستعانة بالإمكانات المادية والبشرية في الجامعات بمناطق المملكة، كما طالبت بالعمل على سرعة إشغال الوظائف الشاغرة في المعهد، وبالذات التي تمثل النشاط الرئيسي للمعهد لدعم جهازه التدريبي بالكفاءات المطلوبة.

الهيئة العامة للرياضة

ناقش مجلس الشورى التقرير السنوي للهيئة العامة للرياضة للعام المالي 1436/1437. وطالبت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في توصياتها التي رفعتها للمجلس الهيئة بمراعاة المادة (23) من نظام مجلس الوزراء عند رفع تقريرها السنوي، مؤكدة ضرورة إدراج الهيئة العديد من العناصر الرئيسية والضرورية في تقاريرها القادمة لتشتمل على الهيكل الإداري التنظيمي الجديد للهيئة، وجداول أعداد الموظفين والموظفات السعوديات العاملين في الهيئة وميادين أعمالهم ونسب السعودة وخطوطها البيانية مقارنة بالعام السابق لسنة التقرير. وطالبت اللجنة الهيئة كذلك بإدراج جداول إحصائية في تقاريرها القادمة توضح مراكز ترتيب المنتخبات السعودية في كافة الألعاب بما في ذلك الرياضة لذوي الإعاقة، ونتائج المشاركات في البطولات القارية والعالمية، ورصد التغيرات الشهرية والدورية في المراكز في فترة التقرير، وعدد الميداليات في كافة الألعاب في آخر البطولات الإقليمية والقارية والدولية، ومقارنة عدد الميداليات والبطولات المتحققة بالمستهدف السنوي والدوري. وتساءل الدكتور منصور الكريديس عن البرامج التي ستتخذها الهيئة للوصول إلى مراتب متقدمة في الألعاب الأولمبية الآسيوية. واقترحت لينا المعينا إدخال منهج دراسي للتربية الرياضية في مراحل التعليم يعلم الطلاب أهمية الرياضة ونبذ التعصب. أما الدكتور فيصل آل فاضل فطالب الهيئة بسد الفراغ النظامي الذي شكل أزمات مالية وإدارية في الأندية الرياضية.

هيئة المدن الصناعية

طالب المجلس هيئة المدن الاقتصادية بالتأكد من إدراج مشروع ربط ميناء الملك عبدالله في المدينة الاقتصادية بالجسر البري الذي يربط الرياض بجدة، كما طالب بتحديد منظومة مقومات مدينة المعرفة شاملة الرؤية والهوية العمرانية والمعرفية. ودعا المجلس هيئة المدن الاقتصادية إلى بناء شراكات مع الجهات الحكومية والخاصة لدعم العمل في المدن الاقتصادية.

أحدهم أُخرج من الفصل وتُرك في البرد ومدير "التعليم" يوجّه بالتحقق

روضة بالطائف تطرد أطفال "متلازمة داون": "خلّوهم بالبيت أفضل"

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 25 جماد أول 1438هـ - 22 فبراير 2017م

https://sabq.org

رفضت مديرة إحدى الروضات الحكومية إبقاء مجموعة من أطفال "متلازمة داون" لديها، ومنعت استكمال دراستهم ضمن برنامج الدمج الرسمي؛ بحُجة أن هؤلاء الأطفال لا يعتمدون على أنفسهم في قضاء حاجاتهم بدورات المياه، على الرغم من حضور أمهاتهم ووجودهن بداخل الروضة، واللاتي يساعدنهم على ذلك.

وأدى ذلك التصرف لتذمر أولياء أمور الأطفال، والذين تقدموا بشكوى لمدير عام التعليم بالطائف، يُطالبون بأخذ حقهم وحق أطفالهم من ذوي الاحتياجات الخاصة، والذين تكفلت الدولة بتعليمهم والاهتمام بهم، ورعايتهم، لتأتي تلك المديرة وتضرب بتلك الأوامر، وترفض بقاء هذه الفئة من الطلاب.

وكان المدير العام للتعليم بالطائف الدكتور محمد بن حسن الشمراني، قد وجّه بالتحقق من شكوى ولي أمر الطالب، والتي تقدّم بها ضد تلك المديرة -تحتفظ "سبق" بنسخة منها- وفقاً لما أوضحه المتحدث الرسمي بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف المشرف التربوي عبدالله الزهراني.

وبدأت تفاصيل مُعاناة أطفال "متلازمة داون" والذين طُردوا من الروضة بالطائف -تحتفظ "سبق" باسمها- عندما جسّدها شقيق الطفل "ثامر بن عبدالشكور العيلي "المواطن "عبدالماجد"، لـ"سبق" باعتباره أحد المُتضررين من تصرف إدارة الروضة، بقوله: "ثامر أخي، وهو من ذوي الاحتياجات الخاصة "متلازمة داون"، وحسب تقرير مستشفى الأطفال، يطلب أن يُدمج الطفل بالروضات الحكومية، وبناءً على ذلك أدخلناه العام الماضي بالروضة، وبعد ثلاثة أسابيع من دخوله للروضة، كان ردّ المديرة: خلوه يجلس في البيت فترة."

ويواصل "عبدالماجد" شقيق الطفل المُتضرر حديثه: "أبقيناه في الفصل الدراسي الثاني بالمنزل، حتى تواصلنا مع الإشراف التربوي وأعادوه للروضة، إلا أنه هذا العام حاولت المديرة فصله أكثر من مرة، وتواصلنا مع مشرفة التربية الخاصة بتعليم الطائف خديجة الحربي، وكانت متفهمة جداً، وأعادت الطفل، وكلّفت معلمتين بالتعامل مع الطفل، وكانت متعاونة، وأمس الأول أوصلنا الطفل إلى الروضة، وبعد نصف ساعة وجدناه خارج الفصل، وتواصلنا مع المعلمة عن طريق والدته وأفادتها بأنها لن تدخله الفصل حسب أمر المديرة، مؤكداً أن الطفل كان في حالةٍ يُرثى لها من شدة البرد وهطول الأمطار وقت طرده من الفصل وبقائه في حوش الروضة دون أي مُراعاة."

وأشار إلى أن الدولة -حفظها الله- أولت الرعاية والاهتمام لهذه الفئة من الأطفال، لافتاً إلى أنَ سمو ولي العهد -حفظه الله- استقبل جمعية "متلازمة داون" في الديوان الملكي، وهذه الروضة تطرد ابننا وغيره الكثير في الشارع.

وطالبت أسر أطفال متلازمة داون، والذين حُرموا من تلقي التعليم بالروضة والبقاء بها، بمحاسبة المُتسبب فيما حدث لهم.

حماية المستهلك تنظم ورشة عمل للحد من ارتفاع أسعار المنتجات الخدمية

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 25 جماد أول 1438هـ - 22 فبراير 2017م
https://sabq.org

تُنظم جمعية حماية المستهلك ورشة عمل بعنوان "الحد من ارتفاع الأسعار في المنتجات والخدمات" يوم غد الأربعاء.

وتأتي هذه الورشة لمناقشة ارتفاع أسعار المنتجات والخدمات وتأثيرها على المستهلك للوصول إلى مجموعة من التوصيات العملية التي يمكن أن تحدّ من ارتفاع الأسعار. حيث يشارك في هذه الورشة نخبة من المختصين والأكاديميين بمجال الاقتصاد والمال والجهات الحكومية ذات العلاقة.

وسيتم خلال الورشة مناقشة عدد من المحاور ذات العلاقة بأسعار السلع والمنتجات، وتشمل الوضع القائم لأسعار السلع في المملكة، ومقارنة ذلك بدول الجوار والأسواق العالمية، كما تستعرض المؤشرات الإحصائية المتعلقة بأسعار السلع ومدى نجاحها في قراءة الواقع الفعلي في السوق. إضافةً إلى مناقشة التجارب الدولية في الحد من ارتفاع الأسعار أمام سياسة الأسواق الحرة، ودور حملات المقاطعة في مواجهة ذلك، والأدوار المقترحة للجمعية في هذا الصدد.

وقال الأمين العام لجمعية حماية المستهلك، الدكتور عبدالرحمن القحطاني إن هذه الورشة تأتي انطلاقاً من اختصاصات الجمعية وما تلحظه من ارتفاع أسعار بعض السلع بطريقة غير مبررة، ولا تتوافق مع المؤشرات الاقتصادية وأسعار

السوق العالمية. وأضاف أنه من المتوقع أن تخرج الورشة بعدد من الحلول العملية لمعالجة ارتفاع الأسعار، وتحديد ما يمكن للجمعية أن تقوم به من دور في الحد من ارتفاع الأسعار.
كما أكد الدكتور القحطاني أن الحد من ارتفاع الأسعار يحتاج إلى مزيد من الدعم السياسي من القيادات، وتكاتف القطاعات المعنية لوضع أنظمة تسهم في تحقيق سوق متوازنة وعادلة، تتوافق مع المؤشرات العالمية.
يجدر الإشارة إلى أن هذه الورشة ستُعقد برئاسة رئيس المجلس التنفيذي للجمعية الدكتور رزين الرزين وبحضور ممثلين عن وزارة التجارة والاستثمار ووزارة الاقتصاد والتخطيط ومؤسسة النقد العربي السعودي ومجلس المنافسة ومجلس الغرف السعودية وعدد من المستشارين الاقتصاديين والماليين والأكاديميين .

.

المادة 77

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 25 جماد أول 1438هـ - 22 فبراير 2017م
http://www.al-madina.com/article/510271

سالم بن أحمد سحاب

المادة (77) من نظام العمل تسمح بفصل الموظف السعودي دون شروط ومتطلبات مع منحه شيئًا من التعويض المالي الزهيد. المادة أقرّت لسد ثغرة العمالة الوطنية ضعيفة الأداء قليلة الإنتاج، لكن ممارسة واحدة أثارتها من جديد وأخرجتها إلى ضوء ساطع أثمر جدلًا واسعًا منذ أسابيع قليلة حتى يومنا هذا.
والسؤال الذي كثيرًا ما يُثار ثم يختفي عن الأضواء (لماذا يلجأ صاحب العمل السعودي لفصل الموظف السعودي؟)، منطقيًا هناك عدة أسباب محتملة منها على سبيل المثال إعادة هيكلة المؤسسة أو الشركة لمواجهة واقع اقتصادي جديد، وهو ما نُواجهه اليوم بصراحة، لا بد من الاعتراف بها والتعاون من أجل تخفيف آثارها وسلبياتها. ومن الأسباب ضعف الأداء المصحوب أحيانًا بتقصير متعمد وغياب وتأخر متكرر.
لنكن صرحاء وشفافين!! هذه المؤسسات التجارية ليست جمعيات خيرية تُنفق أموالها كيفما اتفق، وإنما هي تُعطي بمقابل، فإن لم تحصل على المقابل فلا مناص من الفصل! شخصيًا أستبعد (إلا ما ندر) لجوء صاحب عمل سعودي إلى تطبيق هذه المادة ما لم يكن المفصول هو الطرف المبادر لاستجلاب هذا التطبيق، الذي ربما كان أبغض المسموح.
أما لماذا يتهاون الموظف السعودي، فسؤال سيظل مسيطرًا على الساحة التجارية والاقتصادية لزمنٍ مقبل طويل! أول علامات التهاون عدم الانضباط في المواعيد والرغبة في التزويغ، وهي ظاهرة تبدأ في مرحلة مبكرة من العمر: في المدرسة! ولعل معالي وزير التعليم قد أوضحها في تغريدة كتبها في اليوم الأول بعد انتهاء الإجازة، عندما أشار إلى زيارته لمدرستين صباح ذلك اليوم ليكتشف فيهما غيابًا كبيرًا! هذه الثقافة هي سلوك متراكم يمتد حتى الجامعة، ففي الجامعة يبدأ مسلسل الغياب منذ لحظة علم الطالب أنَّ حضوره غير ملزم، وأن درجته أو تقديره في المادة مرتبط فقط بأداء الاختبارات. ويا ليت الجامعة تُدرك أن ضبط عمليات الحضور هو جزء من التربية العملية التي تنعكس عليه حين يصبح موظفًا مطالبًا بأكثر من مجرد الحضور.
ولنعترف أخيرًا بأن في الميدان شبابًا منضبطين محترمين يُقدِّرون نعمة العمل وفضيلة الإنتاج. هؤلاء يعضّ عليهم أصحاب العمل بالنواجذ، ولا يبخلون عليهم بأجور عادلة ومكافآت مجزية.

إلى وزارة العمل.. المواطن أولا

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 25 جماد أول 1438هـ - 22 فبراير 2017م
http://okaz.com.sa/article/1528955

سطام بن خالد بن ناصر آل سعود

المتابع للشركات الخاصة يعلم أن أغلب العاملين، وخاصة أصحاب المناصب القيادية أو التنفيذية التي لها علاقة بمسألة التوظيف داخل هذه الشركات الخاصة داخل المملكة، ليسوا سعوديين، ولذلك أصدرت وزارة العمل قوانين وإلزامات وشروطا تهدف من خلالها إلى زيادة عدد الموظفين السعوديين داخل تلك الشركات في إطار سياسة السعودة، لكن تلك القوانين في نظري كانت «قوانين مبوبة» ومن السهل التحايل والالتفاف عليها، لعل من أبسط مظاهرها توظيف سعوديين مقابل راتب زهيد لا يتجاوز 3000 ريال.. أين منه الموظف غير السعودي. وأصبح المواطن الذي يأخذ هذا الراتب عاطلا وغير عاطل عن العمل.. وأقصد غير عاطل لأنه مسجل موظفا مقابل هذا الراتب الزهيد.

وفي رأيي المتواضع أن حل هذا الإشكال يكمن في فرض قوانين إضافية تغلق الأبواب الالتفافية والطرق الملتوية لتلك الشركات من خلال إلزام الشركات بالإعلان عن الوظائف الشاغرة لديها للسعوديين ومميزاتها ضمن موقع إلكتروني يتبع لوزارة العمل.. فإن لم يتوفر السعودي فهي للمقيم وبعدها تكون لمن هم خارج الوطن على أن تقتصر الفترة الأولى للتقديم على السعوديين إن توافرت الشروط بهم وأن يكون لكل وظيفة راتب أساسي تحدده الشركة بالإعلان وتلتزم به ويخضع لرقابة وزارة العمل مع أحقية الوزارة في تتبع تلك الإعلانات وشروطها وفرض عقوبات مشددة على المخالفين لذلك.. ولعل من أبسط الأمور أن تقتصر وظائف مسؤولي التوظيف على أبناء البلد وحدهم.. ودون استثناءات.

ولا ننسى في هذا الإطار أن هناك خارطة طريق حدد أولوياتها خادم الحرمين الشريفين، قد منحت ثقة وتفاؤلا بقوة ومتانة اقتصادنا الوطني مبنية على رؤية 2030 وبرنامج التحول الوطني ومعتمدة على تعزيز التنافسية وتنويع الدعائم، مؤكدا حفظه الله أن هذا الهدف يتطلب جهوداً مخلصة ورؤى واضحة تمكن السوق السعودي من جذب الاستثمارات وتحسين قدرته على التنافس مع الاقتصادات العالمية.

وعندما يتحدث قائد البلاد عن الجهود المخلصة والرؤى الواضحة، فهذا يعني أننا جميعا معنيون بتسخير كل الإمكانات البشرية تحديدا من أجل الارتقاء إلى مصاف العالمية من خلال إجراءات تساعدنا على الوصول إلى أهدافنا وهذا لن يتحقق حال كانت الرؤية غير واضحة والجهود لم تكن مخلصة بالقدر الذي يجعلنا نعمل من أجل وطننا ومستقبلنا.

خاصة أننا نملك كل الإمكانات التي تتيح لنا أن نعزز من موقفنا الاقتصادي ونقود سفينة التنمية إلى آفاق أرحب وأوسع ستعود فائدتها بالتأكيد على الوطن والمواطن في المستقبل المنظور.

كاريكاتير

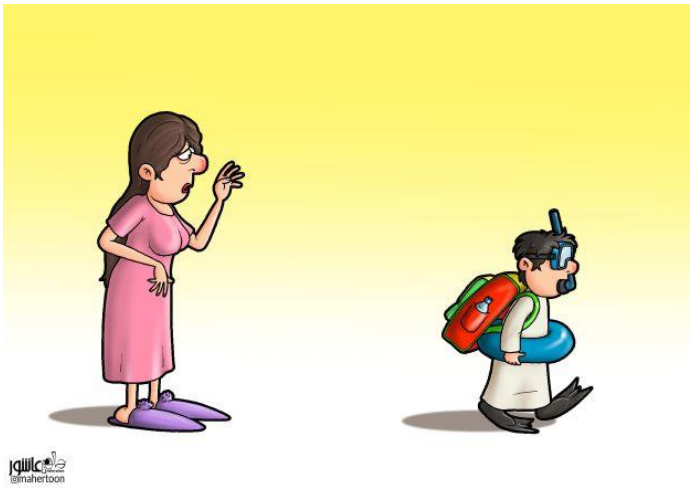

الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 25 جماد أول 1438هـ - 22 فبراير 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/20301895

الوطن al-watan

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 25 جماد أول 1438هـ - 22 فبراير 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7703